الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"واقع الإستخبارات الإقتصادية في المؤسسات العسكرية العربية"

إعداد الباحثة:

فاطمة عبدالله ناصر النعيمي

باحثة في دراسات الدفاع والأمن

ماجستير الآداب أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية – قطر

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص البحث:

تبحث هذه الدراسة الاستخبارات الاقتصادية والتحديات التي تواجهها في المنطقة العربية؛ حيث عملت على خلق تمييز نظري بين ماهية الاستخبارات والنظريات الاقتصادية، بالتركيز على واقع الاستخبارات العربية والتناقضات التي تحملها. وذلك لندرة الدراسات العربية الرصينة. كما تهدف الدراسة إلى تقديم فهم أعمق عن أهمية تطوير الاستخبارات الاقتصادية العربية، لتجسير الهوة بين البعد النظري والشق العملي لأجهزة الاستخبارات وصلتها بالأجهزة الحكومية الأخرى في البلدان العربية. وهنا لا تسعى الدراسة إلى إصدار أحكام قيمية، كما لا تهدف الى الوصول الى نتائج قطعية بقدر ما تحاول تقديم حوار نقدي للمعلومات الشحيحة المتاحة، والنقاشات النظرية حول الاستخبارات الاقتصادية، وتنطلق الدراسة من سؤال رئيسي يتمثل في: كيف يؤثر عدم تكامل وتخصص الأجهزة الاستخباراتية العربية في تهديد أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية؟ وكيف يمكن تطوير جهاز الاستخبارات العربية، لاستشراف التهديدات الاقتصادية المحتملة بغرض الاستعداد لمواجهتها؟ وتفترض الدراسة أن حداثة تجربة العمل الاستخباري وطبيعة النظم العامة للقوات المسلحة العربية، أثرت على فاعلية الانذار المبكر في الشق الاقتصادي، مقارنة بالدول الأخرى المتقدمة والتي نشأت فيها الاستخبارات الاقتصادية، مما أدى الى تطور أجهزة استخباراتها.

وتوصلت الدراسة أنه من الصعب الفصل بين القضايا السياسية والعسكرية لأي دولة عن القضايا الاقتصادية؛ حيث تعتبر هذه الأخيرة أساس بناء وتعظيم القدرات العسكرية، وذلك في إطار عملية تكاملية تبادلية. كما بينت الدراسة أن غياب إطار تنظيمي لعملية التبادل المعلوماتي، قد يعيق عملية الانذار المبكر للتهديدات بمختلف أشكالها، بل قد يؤثر على قدرة الدول العربية على الاستجابة في عالم اليوم والغد، ويعد الحروب الاقتصادية بكامل كياناتها مضمنة المؤسسة العسكرية من أبرز تمظهرها، حيث تبرز أهمية الاستخبارات العربية، ووضع آلية معينة لأجهزة الاستخبارات لإنتاج الدراسات الاستخبارية الاقتصادية والمعاجلة العملية للمواد الاقتصادية المجمعة.

الكلمات المفتاحية: الإستخبارات، الإستخبارات الإقتصادية، الدول العربية، المؤسسة العسكرية.

مقدمة:

يكاد يكون واقع الاستخبارات الاقتصادية في الدول العربية، معدوما من حيث الاستخدام الصحيح للآليات والأدوات الاقتصادية التي تساهم في استشراف التهديدات المستقبلية والتنبؤ بمخاطرها، وذلك لحداثة الاستخبارات الاقتصادية كفرع أو آلية من آليات عمل الاستخبارات العربية، فهي ما تزال أسيرة الأسلوب التقليدي، دون إيلاء أي أهمية لدور الاستخبارات الاقتصادية مثلما فعلت الدول الغربية، التي أصبح ذو أولوية لديها، من واقع استيعابها المبكر لأوجه التهديدات الاقتصادية والتنافسية الإنتاجية في عالمنا اليوم والغد. ولا تقلل حداثة الاستخبارات الاقتصادية من أهميتها في الماضي والحاضر، والدور الاقتصادي لأجهزة الاستخبارات على العملية الاستخباراتية، إذ يحتم تداخل القضايا أن تبرز أدوار مشتركة لكل جهة فاعلة من مؤسسات الدولة، كما أن فهم المؤشرات الاقتصادية للجهات الاستخباراتية العسكرية لا يقتصر على مفهوم الحروب والاستهداف فقط، ولكن يشمل أيضاً الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية المحيطة بالدولة، من واقع استمرار الأزمات والصدمات المالية والاقتصادية، والتي من الممكن أن تخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، الأمر الذي يستوجب من عناصر الاستخبارات والمحللين في دائرة الدفاع والاستخبارات العسكرية، امتلاك خلفية اقتصادية تساعد في تحليل التهديدات، وتقديم تقارير استشرافية دقيقة لصناع القرار.

دعي هذا الإدراك أجهزة الاستخبارات الغربية إلى إعادة التفكير بمفاهيم الأمن القومي، وعلاقته بالاقتصاد وحرب المعلومات والملكية الفكرية. كما خصصت أيضا إدارات منفصلة، وتجنيد كوادر عالية التأهيل في العمل الاستخباري للمساهمة في تحليل مخاطر الأمن القومي الوطني من الناحية الاقتصادية. فلم تعد الحروب بذات الأنماط التقليدية السابقة، وإنما وصلت إلى مستوى حرب المعلومات، الذي يشار إليه في الأدبيات بـ "الموجة الثالثة" The third wave، والتي من أهم خصائصها وفقا لتوفيرز؛ تسريع العمليات مع زيادة جودة المعلومات، وأن تتوفر قواعد معلومات واسعة وبنية تحتية قوية لها (Toffler's, 1980, p43-44) فقد أدت التكاليف الباهظة والتأثيرات المدمرة وحالة عدم اليقين من نتائج المواجهات العسكرية التقليدية إلى زيادة الاعتماد على البدائل الاستراتيجية والتكتيكية، لإضعاف الخصوم وإلحاق الإضرار بهم، والتي وصفها مارتن لبيكي بأنها حروب قائمة على الاستخبارات واستغلال المعلومات وحمايتها، التي منها أيضاً حرب المعلومات الاقتصادية للسيطرة على اقتصاد دولة معادية أو تقويض أمنها عبر استهداف اقتصادها (Deakin,2003, p20-25)

في الأنظمة العربية، أحاطت الاستخبارات العسكرية نفسها بهالة أشبه بالأسطرة، لتبدو لدي المواطنين والناشطين السياسيين والمعارضين بأنها تمتلك كافة الوسائل من أدوات العمل الاستخباري. غير أن الوقائع على مدى التاريخ، أثبتت اخفاق كثير من أجهزة الاستخبارات العربية في التنبؤ أو التطور الذي يشابهه وأن بدرجة أقل الدول الأخرى. وفي معرض بحث النماذج العربية في السنوات الأخيرة، يمكن اعتبار ما حدث في دول الربيع العربية، والأزمات والحروب في المنطقة العربية، دلائل على ما تناقشه الدراسة من غياب البعد الاقتصادي من الاستخبارات في المنطقة العربية، من توقع تأثيرات تراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين على الأنظمة السياسية الحاكمة والثورة ضدها بالتظاهرات الشعبية لسوء الاقتصاديات العربية. وفي هذا الصدد، أرجعت كثير من الدراسات التي تناولت الأسباب الاقتصادية لاندلاع التظاهرات الشعبية، إلى العامل الاقتصادي والفقر وانعدام الفرص والفساد في هذه الدول (عياصرة، 2016، 1890-1897) أما في دول الخليج العربي التي تتميز بمستويات معيشية أفضل من غيرها من الدول العربية، فإن تركيز أنظمتها الاستخبارية العسكرية على الأوضاع المحلية ضمن السعي لضمان الاستقرار وعدم اهتزاز أنظمتها الحاكمة، غلب على المهددات المتنوعة مثل البعد الاقتصادي في العمل الاستخباري الخليجي. وفي ضوء هذا، يمكن اعتبار ما جرى لاستهداف على دولة قطر إبان الأزمة الخليجية 2017، بالإغلاق المفاجئ للمعابر البرية والحدود الجوية الإقليمية، والسياسات النقدية والمالية الهجومية التي استخدمت تباعاً، من بين الأمثلة التي يمكن أن تطرح في سياق مناقشة عدم الاهتمام بالبعد الاقتصادي الاستخباري، خصوصا إنه كان بالإمكان توقع حدوث مثل هذه الأزمة على غرار الأزمة التي سبقتها عام 2014، عندما قامت ذات الدول باستدعاء سفرائها ما بعرف بأزمة السفراء.

مشكلة الدراسة

تبحث هذه الدراسة وظيفة الاستخبارات الاقتصادية في المؤسسات العسكرية الاستخبارية العربية الوقائية، وماهية الدور الاستخباري الاقتصادي في ظل المعطيات الجديدة للمهددات الأمنية في المنطقة العربية؟ لعكس أهمية الاستخبارات الاقتصادية للدور الدفاعي للمؤسسة العسكرية. وتجادل إنه على الرغم من وجود دراسات متعددة حول أهمية الاستخبارات الاقتصادية باعتبارها أساس الأمن الاقتصادي للدول من جهة، والدراسات التي ركزت على التهديدات الاقتصادية من جهة أخرى، إلا أنه يوجد قصور في الدراسات التي توضح على من تقع مسؤولية تقديم ذلك النوع من الاستخبارات، وكذلك الدراسات التي تبين آلية عمل الاستخبارات الاقتصادية خصوصاً.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها بيان الضرورة التخصصية للاستخبارات الاقتصادية في المنظومة العربية، عقب تبين للباحثة وجود نقص فيما يخص مفهوم الاستخبارات الاقتصادية وأداءها وعلاقتها بأمن الدول، وبالأخص الدول العربية. فقد انحصرت أغلب الاسهامات البحثية المنشورة في دور الاستخبارات في تحقيق الدفاع والأمن، دون التوسع في ربطها بتطورات الحروب الجديدة وعنصر التهديدات الاقتصادية فيها، في العقد الأخير في المنطقة، والتي استخدمت فيها الحرب الاقتصادية كوسيلة لتحقيق غايات سياسية.

أهداف الدراسة

إن الأنظمة الاقتصادية التحذيرية في الجهات الاقتصادية في الدولة، المعنية بتدفق المعلومات، تعتمد على مصادر مفتوحة ومؤشرات أولية مثل الخرائط الحرارية، والتي قد تكون مضللة في الكثير من الأحيان، وهنا تبرز أهداف الدراسة في عرض التخصص، والنقص الموجود في الكفاءات المتخصصة في الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد السياسي والاستخباراتي بصفة خاصة، وضرورة تكوين كفاءات وطنية متخصصة في مجال الاستخبارات الاقتصادية.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن حداثة تجربة العمل الاستخباري في العالم العربي، وطبيعة أنظمة القوات المسلحة العربية، وتحالفاتها الخارجية، أثرت بشكل مباشر على حدود فاعليتها في عملية الانذار المبكر فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، مقارنة بالدول الأخرى التي أنشئت وحدات متخصصة للاستخبارات الاقتصادية، مما أدى إلى تطور أجهزة استخباراتها العسكرية.

منهجية الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الكيفي فيدرس واقع وتحديات الاستخبارات الاقتصادية في الدول العربية، انطلاقا من الملاحظة البحثية والمعلومات والبيانات المتاحة بغرض تأويليها في البحث، ومحاولة ربطها بأهم المساهمات النظرية في النظريات الاقتصادية.

حدود الدراسة

تنحصر حدود المعاجلة البحثية في حدودها المكانية في حالات عربية مختارة، وتمتد حدودها الزمانية من بدايات العقد الماضي حتى الفترة الراهنة، وهذا لا يعني عدم العودة إلى ما وراء هذه الفترة الزمنية للوقوف على تجارب عمل الاستخبارات العربية منذ تأسيسها، وحتى المراحل اللاحقة في تطورها.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

أولاً: أجهزة الاستخبارات

تُعد أجهزة الاستخبارات من بين المؤسسات الوطنية داخل الدول التي لا يمكن الاستغناء عنها نظراً لما تقوم به من مهام وأنشطة ودور فعال في حماية أمن الوطن والمواطنين، وتقديم المعلومات على المستوى السياسي والأمني والعسكري لصناع القرار، كما تتأقلم مع التطورات المختلفة في سبل التهديدات المستحدثة للأمن والسلم داخل الدول وخارجها، حيث أن تطور المخاطر وتعدد مصادرها وتنوع طبيعتها بات يستلزم أداء بأعلى المعايير لأجهزة الاستخبارات، واستحداث الأفرع المختلفة لمجابهة كافة التحديات وتوفير كافة الإمكانيات والأدوات التي تسمح لها بأداء مهامها وتوسيع صلاحياتها وتعزيز قدرة الأجهزة الاستخباراتية بالإمكانيات المختلفة لكونها هي الأداة الرئيسية المعلومايتة الداعمة لأمن المواطن والمجتمع (بن صقر، 3 نوفمبر 2018)

للاستخبارات أنماط وصور مختلفة خاصة في ضوء اعتبار عمل الاستخبارات عمل معقد وشائك ويتسم بالخطورة وعدم اليقين لحين التأكد من المعلومات وتدقيقها، وللاستخبارات ثلاثة صورة وأنماط تتمثل الأولى في الاستخبارات الوقائية (Preventive intelligence) وهي تلك الأفعال والأنشطة التي تقوم بها أجهزة الاستخبارات داخل الدول من أجل إقامة درع أمني لها للحيلولة دون اختراق العدو للمؤسسات الأمنية وغير الأمنية وتأمين المعلومات والبيانات والوثائق المختلفة وقطع الطرق أمام اختراقها. وهناك نمط آخر يعرف باسم الاستخبارات الدفاعية (defensive intelligence) والتي تستند لجملة الأنشطة والفعاليات التي تستند إليها أجهزة الاستخبارات من أجل خرق شبكات العدو التجسسية وضرب الأنشطة الإرهابية في حين ظهورها، بما تستهدف من خلاله كشف اختراق الدول وأجهزتها ومؤسساتها الأمنية. والأمر الثالث يكمن في الاستخبارات الهجومية، التي لا يقتصر دورها على الأنشطة الداخلية أو ردة الفعل بل تتجه لفعاليات خارجية عبر إنشاء شبكات لتجسس في جهة العدو لجمع المعلومات ومعرفة النوايا الخاصة بالأعمال الإرهابية وجهود التخريب وغيرها (فتاح، يونيو 2018، ص19)

وتحقيقًا لذلك فإن أجهزة الاستخبارات لديها الاستخبارات الذكية (Smart intelligence) يتم من خلالها الاعتماد على الأساليب والتقنيات التجسسية الحديثة والاستخبارات الدقيقة التي تقوم على العنصر والمصادر البشرية والاستخبارات العنيفة التي تقوم على الضغط وتزاوج مجمل الاستخبارات بين تلك الأساليب الثلاثة، وتحل على المعلومات من مصدرين المصادر المفتوحة أكبر مزود وأكبر فئة لإتاحة المعلومات وتوفيرها والثاني في العناصر البشرية (بيردسول، 2014، ص4) وإذا ما كان العمل الاستخباراتي له طبيعة تتسم الخصوصية والسرية تتجاوز بها الدوائر البيروقراطية تحقيقًا لأهدافها، فإن تلك الأجهزة ضرورة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها إو إهمالها أو إضعافها خاصة في ضوء ممارسة أعمال من شأنها حماية الأمن القومي للدولة ومصالحها العليا في الداخل والخارج، خاصة وأن تلك المصالح لا يمكن فصلها عن محيط الدول الإقليمي والدولي لمواجهة أي تهديدات أو مخاطر، لذا فإن التعاون مع الأجهزة الأخرى وتقديم البيانات وتبادلها في القضايا المشتركة من شأنها أن تحقق طفرة في درء تلك المخاطر.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثانياً: وظائف الاستخبارات

إن الاستخبارات تقوم على جمع وتحليل ومعالجة المعلومات وتقديمها لصانع القرار لاتخاذ القرارات اللازمة لحماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية والعمل على تنسيق عملية جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها وتحليلها فيما يتعلق بالطرف العدو ومراقبة وجمع المعلومات والاتصالات الالكترونية لحماية الدولة من الإرهاب والهجمات الالكترونية وعمليات الاستخبارات الأجنبية وحماية أنظمة المعلومات من الاختراق الخارجي وتتبع وتحليل القضايا التي من شأنها أن تقوض مصالح الدول. ويأتي الدور الهام للاستخبارات في جمع المعلومات مع شيوع الجرائم المهددة للأمن القومي مثل شبكات غسيل الأموال الخاصة، تمويل التنظيمات الإرهابية، وكذلك حركات التجنيد المختلفة لتوعية المجتمع وتفكيكها، علاوة على موجات الهجرة غير الشرعية التي باتت تتداخل في مجالات التجنيد لشبكات الإرهاب، ومن ثّم الانتقال لمواجهة أي أعمال إرهابية محتملة وتفكيك تلك الخلايا المسلحة المنظمة إرهابياً وفكرياً. كما يتم متابعة العناصر المتطرفة داخلياً وخارجياً ومواجهة المحتوى الإلكتروني والهجمات السيبرانية خاصة في ضوء ما أثرته الثورة التكنولوجيا من تزايد التهديد الإرهابي بمختلف صوره، لذا يتطلب هذا التشبيك والتعقيد العامل الشامل لأجهزة المخابرات لحماية مؤسسات الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية (MERLOS,2008, p.6)

تستند الأجهزة الاستخباراتية في جمع المعلومات الاستخباراتية على عدة مصادر وطرق أبرزها الجواسيس والعملاء حيث يتم تجنيد العملاء العاملين الحاليين والسابقين في الحكومات والقطاع الخاص للمساهمة في الوصول إلى المعلومات المختلفة، علاوة على كونها تعمل على توظيف التكنولوجيا والتقدم المعلوماتي والأقمار الصناعية التي باتت تشهد طفرة غير مسبوقة لاستخدامها في عمليات التجسس والمراقبة التجارية بحيث يتم التمكن من الوصول للمعلومات المختلفة والعمل على تشكيل الرأي العام. كما تستند أيضا إلى التطبيقات المختلفة للهواتف المحمول لتعقب الهواتف لأفراد وغيرها، وهو ما برز في برنامج "بيغاسوس" الإسرائيلي، الذي بات يلعب دور سلبي في الطلاع على الهواتف للمستهدفين. وفي الأخير تأتي الطائرات المسيرة أو الدورنز في ضوء جمع المعلومات وهي ما باتت تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية لجمع المعلومات عن عناصر تنظيم القاعدة وقد حققت نجاحاً في إسقاط قائد تنظيم القاعدة "الظواهر" (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 17 سبتمبر 2022)

الإطار النظري: الاستخبارات الاقتصادية والدراسات السابقة

بعد تفحص الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستخبارات الاقتصادية لأحظت الباحثة أن هذه الدراسات اتسمت بتحليلها للموضوع من وجهة نظر تقليدية، حيث أن أغلب الدراسات غير حديثة، ولم تتناول مفهوم الاستخبارات الاقتصادية على الرغم من التجديد الكبير الذي طرأ على هذا النوع من الاستخبارات. بالإضافة لذلك تبنت أغلب الدراسات وجهة النظر الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، وبعض الدول الغربية كفرنسا وبريطانيا. وتعتبر هذه النقطة غاية في الأهمية، حيث ساهم صعود قوى كبرى كالصين وروسيا الى بروز ثروة معلوماتية محفزة لإنتاج دراسات وأدبيات حديثة.

وعلى حسب علم الباحثة، تفتقر المكتبة العربية للأدبيات التي درست هذا العلم، إما كفرع من أفرع الدراسات الأمنية أو كفرع دراسات الاقتصاد وذلك قد يكون بسبب الرؤية المعيارية في الشأن الأمني للدول العربية، والتي لم تصل لدرجة عالية من سمات الدول الديموقراطية، لذا يهيمن على أجهزة الاستخبارات والأمن الانغلاق وعدم المشاركة والاستمرار بالصورة التقليدية الكلاسيكية، للنشاط الاستخباراتي في

جمع وتحليل البيانات. بالإضافة لذلك تضع الباحثة في عين الاعتبار أن هنالك ضبابية على فكرة ادراج أدوار مطورة وليست جديدة للمهام التقليدية في المجتمع الاستخباري.

يمكن حصر الدراسات التي تناولت الاستخبارات الاقتصادية في اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول الذي يعد الاستخبارات الاقتصادية كأساس الأمن الاقتصادي للدول، وأنه ينبغي عليها التركيز على تطوير استخباراتها العسكرية لحفظ أمنها القومي.

الاتجاه الثاني إلى التركيز على التهديدات والتحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول، ويعتبرها نقطة انطلاق لتحليل المخاطر الاقتصادية.

كان التوجه في الدراسات الأجنبية يتمثل في أن الاستخبارات الاقتصادية هي أساس لتحقيق الأمن الاقتصادي والقوة الاقتصادية للدولة. ويوضح "جوزيف براند" في دراسة بعنوان "الاستخبارات الاقتصادية مفتاح لقوة الاقتصاد"، أن الاقتصاد القوي هو أداة للقوة الوطنية، ويبرز الدور الذي تلعبه الاستخبارات الاقتصادية في بناء تلك القوة والمحافظة عليها. ركزت دراسة براند على نموذج الولايات المتحدة، وعلى الكيفية التي أصحبت بها هذه الأخيرة أكثر اعتماداً على المعلومات الاقتصادية المستخرجة من وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع، وأن جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أصبح له دور متزايد الأهمية في مساعدة صانعي السياسات على فهم الاتجاهات الاقتصادية(Brand,1996) ومن المآخذ على هذه الدراسة تركيزها على المستوى الاقتصادي كمستوى رئيسي للتحليل الاستخباراتي، وإهماله لمستويات التحليل الأخرى كالأوضاع الثقافية، والسكان، والقادة، والوضع السياسي والعسكري، بمعنى آخر لم قام بعزل المستوي الاقتصادي عن المستويات الأخرى التي لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي. ضمن نفس السياق أيضا، تذهب دراسة "فالاريو ايفان" الموسومة بـ "الاستخبارات الاقتصادية" أن الأمن الاقتصادي يستلزم تعظيم القوة الاقتصادية النسبية للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القوة الاقتصادية ضرورية، وأن القوة الوطنية بما فيها القوة العسكرية تعتمد في النهاية على مدى قوة الاقتصاد، باعتبار التأمين الاقتصادي عنصر أساسي في سياسة الأمن القومي. وأوضحت هذه الدراسة أن مشروع تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، لا يقتصر فقط على تبني الأدوات والمفاهيم الجديدة، ولكن ينبغي التركيز على إنشاء إطار مؤسسي غني لاستخدام هذه الأنشطة التي يمكن أن تتحقق من خلال هياكل ومجتمع من الخبراء وبنى تحتية للمعلومات، والتي من شأنها أن تعمل على تفادي عنصر المفاجأة عن طريق التحذير المبكر وإدارة المخاطر (Ivan, 2013) يتبنى هذا البحث وجهة نظر الدول الغربية الكبرى في التحليل كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، ولا يشير إلى الاستراتيجية التي ينبغي للدول الصغيرة أن تتبناها لتحقيق أمنها الاقتصادي، وعليه يفهم من التحليل السابق، أن الاستراتيجيات التي يقدمها في بحثه تواءم كل الدول وهذا يتنافى مع الواقع، حيث تختلف استراتيجية كل دولة عن الأخرى.

يذكر "جيفري هيرغوز" في دراسته "استعمال الاستخبارات الاقتصادية لتحقيق أهداف أمنية اقليمية"، ضرورة دمج الاستخبارات الاقتصادية داخل مجتمع الاستخبارات والأمن بشكل أكبر، بحجة أن قد تكون هذه المعلومات الاستخبارية الاقتصادية وسيلة لدمج التخطيط الاقتصادي مع القضايا الأمنية التي ستساهم في رسم سياسات أمن قومي بصورة أدق(Herzog 2008) غير أنه لا يقدم منهجية واضحة ومؤشرات اقتصادية للافتراضات التي يقدمها في هذه النقطة، فلم يوفق في اثبات فرضيته وخياراته المنهجية. في المقابل، أكدت دراسة قابريال تراين ايرينا شيرو المعنونة "الاستخبارات الاقتصادية في سياق البحث عن إطار مفاهيمي" ضرورة دمج أجهزة الاستخبارات

مع المجتمع المؤسساتي المدني، وأنه يجب إيجاد مفهوم واضح للاستخبارات الاقتصادية بدلاً من الاستخدام المتكرر للمعنى بالاقتران مع المصطلحات البديلة الأخرى كالتجسس الصناعي، الذكاء التنافسي، والأمن الاقتصادي. يمكن اعتبار هده الدراسة أنها تقدم توضيحات مفاهيمية للاستخبارات الاقتصادية من خلال استكشاف ومقارنة التعاريف المختلفة الموجودة في الأدبيات، الأمر الذي أدى إلى وصولهما لفكرة مفادها أن الاستخبارات الاقتصادية هي الأكثر تعقيدا لأنها تدمج كل من أجهزة الاستخبارات والكيانات غير الاستخباراتية، وبالتالي تساهم بشكل مشترك في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني (Traian & Chiru,2021) على سبيل المثال، في الكثير من الأحيان يتقاطع المسار الذي تسلكه مختلف الأجهزة الاستخباراتية والكيانات غير الاستخباراتية في عملية انتاج المعرفة، من خلال دراسة وتحليل التهديدات انطلاقا من المعلومات التي يتم جمعها، بغرض بناء فرضيات وسيناريوهات وتوصيات قد تساهم في صناعة القرار، بل وقد تكون بمثابة نقطة انطلاق للتحليل الاستخباراتي. ويرى ليفيتسكي فالانتين أن فهم ماهية الاستخبارات الاقتصادية قائم على تحليل الأمن الاقتصادي للدولة، وأن مهام وأهداف هذا النوع من الاستخبارات يعتمد على المصادر المفتوحة للتحليل الاقتصادي. وقام بتحليل مدارس وتصنيفات الاستخبارات حسب المستويات والمكونات، وقدم تصور للعمل الاقتصادي للدول الحديثة وهيكله وحلل أنظمتها في الاستخبارات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، أكدت دراسته "الاستخبارات الاقتصادية في الدولة الحديثة" أن تطوير الاستخبارات الاقتصادية هو وسيلة لتعزيز الأمن الاقتصادي، لذلك يجب إدراج الاستخبارات الاقتصادية مع المكونات الأخرى التي تدعم نظام الأمن القومي للدولة كأجهزة الاستخبارات والأمن، حيث يعتبر المعلومات الاقتصادية مادة أساسية لصناعة المادة التحليلية الاستخباراتية بمختلف مستوياتها (Valentyn, 2001) تجسد هذه الدراسة نصا فكريا متميزا، وشرحاً دقيقا للمفاهيم ذات الصلة بالاستخبارات الاقتصادية، وعرضا لأهم نماذج الاستخبارات الاقتصادية في العالم (كندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وروسيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية)، غير أنه اكتفى بتقديم ملاحظات غير نقدية عن هذه النماذج أي التسليم بها دون أدنى حد من المقارنة والنقاش العلمي.

أما على مستوى **التوجه الثاني** من الدراسات التي انصبت على التحديات الاقتصادية التي قد تواجهها الدول؛ عالج فرانسيسكو كوسيجا في دراسته المعنونة بـ "خدمات الاستخبارات الاقتصادية"، زيادة حدة المنافسة والتغيرات في النظام الاقتصادي الدولي واتجاهات الهجرة الفوضوية والتلاعب البيولوجي والبيئي، وأزمات الهوية الثقافية والدينية المتجذرة في الاقتصاد بالإضافة إلى كل من عدم التوازن الاقتصادي بين التكتلات الدولية، والأزمات المصرفية والمالية ساهمت في تحويل جزء من التركيز فيما يعرف" بأمن الدولة"، وتحول التركيز الاستخباري وخدمات الأمن المنشأة لهذا الغرض من المجال العسكري والسياسي إلى المجال الاقتصادي. أوضح كوسيجا أن جمع البيانات الاقتصادية هو موضوع جديد نسبياً، على أجهزة الاستخبارات، وأنه من الصعب حتى مع امتلاك الخبرة المتراكمة في جمع وتحليل البيانات احترافها القدرات المهنية في الاستخبارات الاقتصادية (Cossiga, 2000) من بين الانتقادات التي توجه لدراسة كوسيجا عدم تقديمها لأية حلول أو توصيات لأجهزة الاستخبارات وصناع القرار، بل اعتبرت دراسته مجرد وصف للواقع.

وفي ضوء الاتجاهين، ينبه التحليل المعلوماتي إلى وضع خطط إجرائية، يقوم على جهد استخباراتي علمي فيما يخصّ جمع المعلومات التي تتميز بالسرعة والدقّة والقدرة على تحقيق أهداف واقعية وقابلة للتنفيذ، والتحذير من التهديدات، والتحضير لمواجهتها، كما يعتبر تكامل وتخصص الأجهزة الاستخباراتية من أهم عوامل نجاح أو فشل العمليات الاستخباراتية. فبعد تفحص الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستخبارات الاقتصادية، يمكننا القول إن هذه الدراسات اتسمت بتحليلها للموضوع من وجهة نظر تقليدية، حيث أن أغلب الدراسات غير حديثة. كما أنها لم تتناول مفهوم الاستخبارات الاقتصادية المتطورة رغم التجديد الكبير الذي طرأ على هذا النوع من

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاستخبارات. كذلك تبنت أغلب الدراسات التي تطرقت إليها هذه الدراسة، إلى مفهوم الاستخبارات الاقتصادية من وجهة النظر الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة وبعض حالات الدول الغربية الأخرى، كفرنسا وبريطانيا، وتعتبر هذه النقطة غاية في الأهمية، حيث ساهم صعود قوى كبرى كالصين وروسيا إلى بروز ثروة معلوماتية محفزة لإنتاج دراسات وأدبيات حديثة.

وفي هذا السياق، على حسب علم الباحثة تفتقر المكتبة العربية للأدبيات التي درست الاستخبارات الاقتصادية إما كفرع من أفرع الدراسات الأمنية أو كفرع دراسات الاقتصاد، وذلك قد يكون بسبب الرؤية المعيارية في الشأن الأمني للدول العربية، والتي لم تصل لدرجة عالية من سمات الدول الديموقراطية. يهيمن على أجهزة الاستخبارات والأمن الانغلاق وعدم المشاركة والاستمرار بالصورة التقليدية الكلاسيكية للنشاط الاستخباراتي في جمع وتحليل البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تضع الباحثة في عين الاعتبار ضبابية على فكرة ادراج أدوار اقتصادية مطورة وليست جديدة للمهام التقليدية في المجتمع الاستخباري في الدول العربية. وهنا تجادل الدراسة أنه على الرغم من وجود دراسات متعددة حول أهمية الاستخبارات الاقتصادية باعتبارها أساس الأمن الاقتصادي للدول من جهة، والدراسات التي ركزت على التهديدات الاقتصادية من جهة أخرى، إلا أنه يوجد قصور في الدراسات التي توضح على من تقع مسؤولية تقديم ذلك النوع من الاستخبارات وكذلك الدراسات التي تبين آلية عمل الاستخبارات الاقتصادية خصوصاً.

الاستخبارات والقيادة والسيطرة

تختلف أنماط القيادة والسيطرة في الجيوش في ظل الأوضاع الطبيعية، بمعني في حالة غياب التهديد المباشر، والتي تختلف عما عليه من نمط القيادة والسيطرة في وقت بروز المهددات العسكرية لأمن وسيادة الدولة. في الحالة الأولى تكون الجاهزية العسكرية أي وضع الاستعداد لأدنى درجة في بيئة الجيش، وأما عند الأزمات والحرب فترتفع حالة الطوارئ إلى أقصى مداها، وهنا يستوجب على قيادة الجيش قيادة وإدارة الأزمة والحرب سواء أكانت الحرب دفاعية أم هجومية. وفي الوقت ذاته تقوم القيادة العسكرية بالتأكد من وضعية الوحدات العسكرية وأفرادها على ضوء ما تصيغه القيادة من القرارات الفوقية وفق التراتبية العسكرية والأمنية المعروفة لمجابهة المستجدات. وبطبيعة الحال تختلف الممارسات هنا بحسب عناصر التهديد في الظرف المعني، هل هي أزمة محدودة، بمعني حرب سريعة أم نطاقها يرتقي إلى الغزو الشامل لأراضي الدولة. مما يطرح سؤالا رئيسيا حول كيفية عمل أنظمة القيادة والسيطرة في أوقات الأزمات، هل هي نفسها الطرق التي تتخذ فيها القرارات أثناء السلم أم هناك أسس وواجبات وطرائق مختلفة في سياق الأزمة، بمعني آخر، هل تتبع القيادة النظم التقليدية الروتينية أم تلجأ وفق ما يطرأ من مستجدات؟

إن القيادة والسيطرة تعني التقييد باللوائح والقوانين المنظمة لأداء الواجب على أكمل وجه، كذلك أداء الدور التوجيهي الإشرافي والقيادي بناءً على قيم وأهداف المنظومة. ومن المعروف أن المؤسسات العسكرية أكثر صرامةً في تطبيق أسس القيادة والسيطرة (**Command and control**) لما تقوم به من مهام تستوجب انضباطية القيادة والمرؤوسين من الضباط والجنود وفق التسلسل القيادي الهرمي في تنفيذ ما عليهم من واجبات لإنجاح دور المؤسسة العسكرية.

القيادة والسيطرة

تُعْرَف رئاسة هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية مفهوم القيادة والسيطرة بأنه "قيام القيادة بإنجاز أعمال التخطيط والإدارة والتنسيق والسيطرة على القوات والعمليات، من خلال الاعتماد على تنظيم معين من الأفراد والمعدات وشبكات الاتصال والمرافق والإجراءات"، هذا التعريف يشير إلى دور القيادة في الإشراف على القوات سواء أكان الأمر في حالة السلم أو في حالات الأزمة والحرب.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وبالتالي فإن دور القيادة والسيطرة هي عبارة عن إدارة القوات المسلحة، بفروعها المختلفة وفق أنظمة متطورة، بهدف تعزيز الأمن القومي والسيادة، إضافة إلى تقوية الردع الاستراتيجي، وهنا تقوم القيادة بالاستناد على ما تقدمه أجهزة الاستخبارات من المعلومات عن قوة الدول الأخرى وتحليلها وبيان طرق التعامل معها، بالأخص الدول المعادية. ونعرف أدناه تعريفا مختصرا للقيادة والسيطرة وأدوارهما في حالة الأزمة والحرب.

أولاً. ما نعني بالقيادة: في أبسط تعريف لها تعرف بأنها الصلاحية المعطاة لأي قائد لغرض الإدارة والتوجيه وإصدار القرارات والأوامر والتنسيق والسيطرة على القوات العسكرية والاستخدام الفعال للموارد المتوفرة لإنجاز المهمة. وفي هذا السياق، تتطلب قيادة هذه القوات الإشراف على وزارة الدفاع لهذه العلاقة باعتبارها الجهة المسؤولة عن حماية الدولة بالتنسيق مع رئاسة الحكومة حيث تعمل القوات المسلحة وفق تراتبية هرمي تبدأ بقيادة القائد الأعلى أو العام ثم هيئة القيادة المشتركة للقوات والتي تتكون من ثلاث أو أربعة قوات فرعية هي البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي، كما هناك قوات الدفاع الصاروخية أو الفضاء في بعض البلدان.

ثانياً. السيطرة: هي العمل الذي يضمن تنفيذ الخطط، والأوامر، والتعليمات بطريقة تحقق الأهداف وبالتالي فإن السيطرة تعني إنفاذ القيادة لدورها التنظيمي والترابط العام بين دورها وأدوار القوى المرؤوسة بتناغم حتى لا يحدث أي خلل في البنية الهيكلية للقوات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المراسلات الورقية وغير الورقية طريقة التسلسل القيادي مع جموع العنصر البشري للقوات المسلحة، والذي يتطلب بدوره وجود أنظمة تساير التطور التقني ومصادر التهديدات المباشرة وغير المباشرة.

ثالثاً. الاتصالات

هي العملية التسلسلية الإدارية التي يتم عبرها تمرير قرارات القيادة والسيطرة للمستويات الدنيا والأدنى للتنفيذ، وغالبا ما تتم عن طريق المراسلات والاتصالات وأنظمة الحاسب الآلي الخاصة.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

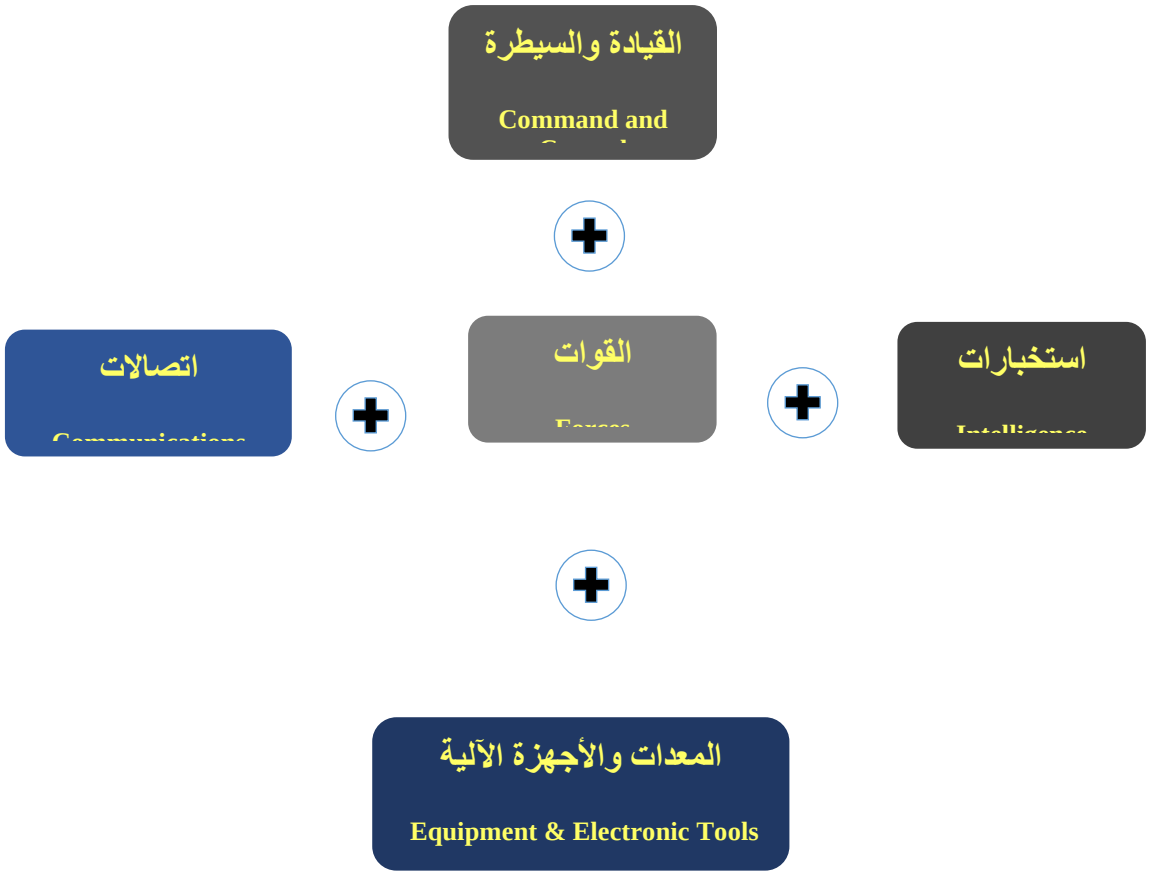

الشكل من إعداد الباحثة استنادا على مصادر معلومات متنوعة

يوضح الشكل أعلاه الهرم القيادي التسلسلي للقيادة والسيطرة بصورة مبسطة، وهي تجمع ثلاث عناصر المذكورة سابقا، القيادة والسيطرة والاتصالات في القوات المسلحة، ولعل أصعب مراحل تصميم هذه الأنظمة هي عملية المواءمة بين الوحدات المختلفة لتسهيل عملية تبادل البيانات خلال الأزمة والحرب، حيث يلزم تأمين وحماية المراسلات من الاختراقات ووصلات نقل المعلومات وتأمينها. وتعتمد القيادة على المعلومات المتاحة لها من أجهزة الاستخبارات عن الأزمة والسيناريوهات اللازمة للتعاطي معها، كذلك التوصيات لاتخاذ القرارات بشأن التصدي والردع أو الهجوم وتحقيق النصر. فلابد من توافر المعلومات الدقيقة والتي يتم تجميعها وتوفيرها بالوسائل التي تمتلكها القوات المسلحة، قوات الاستطلاع، الاستخبارات، ووسائل المراقبة التقنية، إضافة إلى دور العنصر البشري الميداني، حتى تستطيع القيادة والسيطرة رؤية ما هو مناسب إزاء ما يطرأ من أحداث، بناءً على المتغيرات السريعة في الموقف القتالي، وكذلك مراقبة أداء الوحدات العسكرية (البرية، الجوية، البحرية، الدفاع الجوي) تجاه الأزمة أو الحرب.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

القيادة في الأزمة والحرب

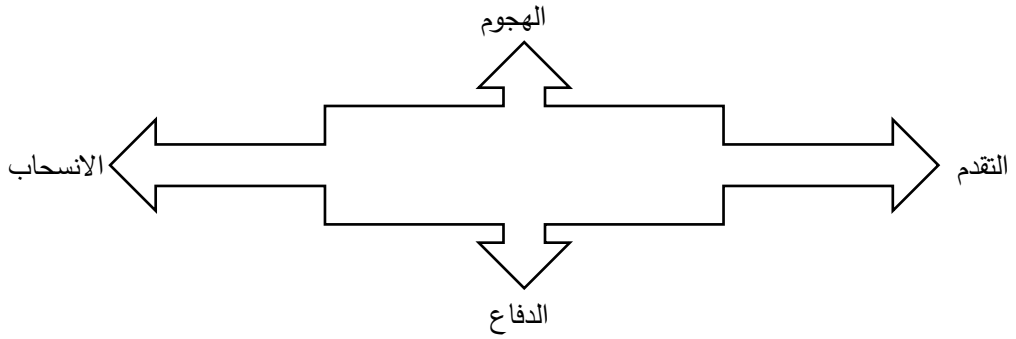

الشكل من إعداد الباحثة استنادا على مصادر معلومات متنوعة

يوضح الشكل أعلاه أداء القيادة والسيطرة في الأزمة والحرب سواء أكانت هذه الحرب دفاعية أي بمعني الدفاع عن الدولة والسيادة، فهي تعمل على التعاطي مع الأزمة في إطار تقليل الخسائر إلى أدنى درجاتها، والحفاظ على الروح المعنوية في صفوف القوات. أما في حالة الهجوم في القيادة تقوم بالتأكيد على سلامة خطط عملية الهجوم وتنفيذها وفق ما أعد إليه، والقيام بالشق السياسي والإعلامي المرافق للأزمة والحرب، على سبيل المثال، ما تقوم به قيادة قوات التحالف بقيادة السعودية في الحرب في اليمن. وكذلك ما قامت به قيادة التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في سوريا والعراق، بتكامل الأدوار العسكرية وغير العسكرية مثل الإعلامية والسياسية والإنسانية.

القيادة وإدارة الأزمة والحرب

إن مهام القيادة تتنوع وفق سياق الأزمة والحرب نفسها، أيا كان نوعها، دفاعية أم هجومية، في كلتا الحالتين تعمل الأجهزة العسكرية المختلفة على تقديم الخطط والاستراتيجيات ودراسة أسوأ السيناريوهات الممكنة حدوثها ووضع بدائل للتعاطي معها في وقت الأزمة، حيث تعتبر هذه من أصعب المراحل التي تمر بها المؤسسات العسكرية بما في ذلك القيادة التي تواجه ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة وتحمل نتائجها. وللتغلب على هذه التحديات، يكون أمام القيادة والسيطرة في مختلف الأوضاع السابقة ذكرها أعلاه، تحديان رئيسيان هما.

أولاً. قلة المعلومات: ما يسبب ضغط على القيادة ويحد من قدرتها على التخطيط والمراقبة والتنفيذ ومتابعة المستجدات الميدانية في بعض الأحيان.

ثانيا. ضيق الوقت: تتسارع الأحداث في أوقات الأزمات بشكل أما تصاعدي أو تنازلي ما سبب ضغطا على القيادة وسيطرتها على جميع المستويات (الاستراتيجي – العملياتي – التكتيكي) من إدارة القوات بفعالية واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

فالأزمة بحسب كثير من التعريفات هي عبارة عن تهديد خطير للبنية الأساسية ولأسس النظام القائم في الدولة ويكون هذا التهديد تحت ضغط زمني قصير وفي الوقت ذاته شح المعلومات وهما عنصران ضروريان في اتخاذ القرارات المناسبة للتصدي للتهديدات. ويعتبر تشارلز هيرمان من أوائل من قدموا تعريف لمفهوم الأزمة وفق ثلاث عوامل رئيسية.

1. تهديد الأهداف ذات الأولوية الكبرى لصناع القرار.
2. محدودية الوقت المتوفر لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع.
3. مفاجأة صناع القرار بوقوع الحدث.

يشير التعريف السابق أعلاه لتشارلز هيرمان مسائل تتعلق بعامل الوقت وعنصر توفر المعلومات لدى القيادة لاتخاذ قرارات تتناسب مستوى التهديدات، أيا كانت نوعها أو طبيعتيها. حيث إن الفشل في ذلك يعني حدوث خلل وأضرار في الوضع العادي للدولة. لذلك تتميز الأزمة والحرب بعدة صفات يجعل التعاطي معها لدي القيادة في إطار توافر المعلومات المتاحة والخيارات الموضوعة للتصرف، بالتالي **تقوم القيادة والسيطرة بعدد الأفعال كما يلي.**

أولاً. دراسة عناصر الأزمة والحرب

إن مراكز القيادة وهي العضو الرئيس لنظم القيادة والسيطرة ومن أهم علامات نجاحها هي القدرة على السيطرة على القيادات المختلفة التابعة واتخاذ القرار، ولن يتأتى ذلك طبعاً إلا بتوفر كافة البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة الموقف واتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المطلوب من خلال الاعتماد على جهاز الاستخبارات في توفير تقارير الموقف بكافة أنواعها، وعرض التطورات التي توضح الموقف العملياتي. وتعتمد القيادة والسيطرة على الآتي في دراسة الأزمة من كافة جوانبها:

1. تكامل المعلومات سواء من جهاز الاستخبارات أو نظم الاستطلاع الراداري أو الإلكتروني أو الإلكترو–بصري.
2. تحليل المعلومات لصالح العمليات في مراحلها المختلفة.
3. التأكد من تأمين وسائل الاتصالات ونقل المعلومات لإمكانية العمل من مواقع مختلفة.
4. استمرارية دعم مراكز القيادة المختلفة وادائها بصورة تبادلية سواءً أرضاً أو من الجو مع الربط بالقيادة.
5. استمرار التنظيم العسكري وفق التراتبية والهرمية العسكرية مع التأكد من الالتزام بجميع قوانين القوات المسلحة.

ثانياً. القيادة والسيطرة والاستخبارات

تأتي أهمية الإنذار المبكر في عمل الاستخبارات العسكرية من خلال تضمين قرارات تأسيس هذه الأجهزة عليها، فمن بين المهام الأساسية التي تقوم بها الاستخبارات العسكرية، بخلاف جمع وتحليل البيانات وتقارير الموقف، هو قيام هذه الأجهزة بالإنذار المبكر في بيان مؤشرات الأخطار ضد الدولة سواء داخلياً أو خارجياً. فالمقصود بالإنذار المبكر هو إعطاء صناع القرار والقيادة المعلومات الكافية قبل وقع الحدث، ضمن مهام الاستخبارات وقدرتها التحليلية من خلال ربط المعلومات بالتنبؤ.

إن عنصر المفاجأة مهم جداً وله تأثير كبير في طبيعة التعامل مع الحدث، ويأتي دور الاستخبارات للتخفيف من أثر المفاجأة من خلال التعامل مع المعلومات في دورتها الكاملة (التخطيط، الجمع، التحليل، التوزيع) ورفعها إلى أصحاب القرار لوضع الخطة المناسبة.

ثالثاً. اتخاذ القرارات وإدارة الأزمة والحرب

تسعى القيادة والسيطرة دائما على التصدي لكافة مصادر التهديد وخاصة مع تطور وسائل الحرب وإمكانية استخدام الأسلحة النوعية مثل الصواريخ البالستية وأسلحة الفضاء والنووية، حيث أخذ التهديد أشكالاً جديدة، والحاجة إلى اتخاذ القرارات السلمية إزاء جميع التطورات، وهنا على القيادة أن تتميز بمهارات خاصة مثل سرعة تقييم الموقف لإمكان الرد بالسرعة المناسبة لضمان الردع، وكذلك

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تحقيق الانتصار في جميع الحالات، لحماية الدولة والسيادة والروح المعنوية للقوات المسلحة. حيث يبرز التحدي الحقيقي في أنظمة القيادة والسيطرة الحديثة في ضرورة مواءمة التغير السريع في التكنولوجيا مع التغير الكبير الذي يطرأ على طرق الحروب، واختيار الأسلوب الأمثل لتحسين الأداء، ونبذ كل ما لا توجد حاجة فعلية له، وخاصة عندما تواجه هذه الأنظمة بأعمال عدائية تشمل الإعاقة والشوشرة والتدمير الكلي، مما يستلزم اهتماما خاصاً بأمن المعلومات في تلك الأنظمة واستخدام الأساليب التكنولوجية المختلفة للإقلال من آثار تلك الأعمال.

رابعاً. التسليح وتأمين الإمدادات والوسائل اللازمة للقوات

تعد مسائل الإمدادات وتأمين إيصالها من المسائل التي تقوم بها القيادات في الأزمة والحرب وعادة ما تقوم القيادة الوسطية بلعب دورا أكبر في هذه الحالة فهي تقوم بالتنسيق بين الوحدات والأفرع العسكرية المختلفة وضمان وصول جميع ما يلزم القوات العسكرية من معدات لوجستية والأنظمة المطلوبة وبل حتى الذخائر ومعالجة الجرحى والمفقودين.

خامساً. قيادة الجهود العسكرية وغير العسكرية

من صميم القيادة عند الأزمة ممارسة مزيج من الأدوار العسكرية وغير العسكرية بالتعريف بالأزمة وتداعياتها ومخاطرها على المستويين المحلي والخارجي الإقليمي والدولي. لذلك يجب على القيادة والسيطرة التمكن الإشراف على استقبال المعلومات الواردة من الوحدات الصديقة، أو أي قوات أخرى، ومتابعة معالجة هذه المعلومات لإنتاج صورة شاملة وواضحة عن كل الظروف والمخاطر، وهذا يتطلب مدى من الاتصالات الخارجية والقدرة على إرسال واستقبال سلسلة من المعلومات، فمهما كانت تقنية الاتصالات معقدة فهي العنصر الأساسي لأي نظام قيادة وسيطرة، لتبقي سلسلة القيادة مترابطة.

تطور الاستخبارات الاقتصادية

بدأ مفهوم الاستخبارات الاقتصادية بالظهور مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي من بين أوائل من احتضن ذلك المفهوم وبدأ باستعماله، ومن بعدهم الولايات المتحدة التي أبدت اهتمامها بالاستخبارات الاقتصادية منذ عام ١٩٤٩. في ذلك الوقت، لم يعد الإنتاج الاستخباري يقتصر فقط على المجالات الأمنية والعسكرية، بل يمتد ليشمل جميع المجالات الحيوية كالسياسة والطب وحتى في مجال الطاقة والتصنيع، خصوصا في ظل الحرب الباردة والصراع مع المعسكر الاشتراكي الشرقي، فيما يتعلق بتجميع البيانات المختصة. على سبيل المثال، توزيع واستهلاك السلع والخدمات، التمويل والضرائب والجوانب الأخرى لاقتصاد الدولة والنظام الاقتصادي الدولي. وفي ضوء ذلك، سمح العمل بالاستخبارات الاقتصادية وقتها للدول المذكورة تقدير حجم الميزانية العسكرية المحتملة، ونوايا العدو في وقت الحرب إذ تقدير الوضع الاقتصادي، كأداة رئيسية لقياس قدرة الدولة على تحمل تكاليف الحروب، لأن الاستخبارات الاقتصادية عنصرا مكملا لعمل أجهزة الاستخبارات، لأنها تقوم بتجميع بيانات أولية غير مكتملة، ومن ثم تقوم بمعالجتها وإعادة توجيهها لتقديم استشراف مستقبلي وإنذار مبكر من النواحي الاقتصادية. أما في ما بعد الحرب الباردة، فقد ازداد أهمية الاستخبارات الاقتصادية بشكل خاص عند الدول من واقع اشتداد حدة الصراعات وتنوع أدواتها حيث باتت الأهداف الاقتصادية ذو أهمية كبرى حيث لا يمكن أن تستمر الدولة لفترة طويلة دون أن تواجهه مشاكل اقتصادية بفعل العولمة الاقتصادية.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

فقد عرف "سيمز" الاستخبارات بأنها "المعلومات التي تم جمعها وتنظيمها وتحليلها نيابة عن الجهات الفاعلة أو صانعي القرار"، فالاستخبارات يمكن النظر إليها على أنها عملية، منتج وتنظيم (M.Lowenthal,2000,p) بالإضافة إلى ذلك، يعد الاستخبارات الاقتصادية أداة للتخطيط الاستراتيجي يعتمد تنفيذه على ثلاث ركائز رئيسية:

(1) اتقان أهمية المعلومة الاستراتيجية، مما يعني جمعها وتحليلها ومعالجتها في وقت مبكر من أجل فهم وتوقع البيئة المحلية وتسمى بالمراقبة ولا غنى عنها للركيزتين الأخيرتين.
(2) الأمن الاقتصادي، وهو دفاعي موجه لحماية المصالح الاقتصادية لكيان الدولة في محيطها الإقليمي والدولي.
(3) التأثير النشط أو الهجومي وهو أن تكون في طليعة البحث عن الفرص والابتكار والقدرة على التصرف.

وقام سميز بتقسيم الآلية للعملية الاستخبارية على ثلاث مستويات، الأول هو المستوى الاستراتيجي أو الوطني التي تولي له الدولة جل اهتماها وتنتج الاستخبارات فيه أربع معلومات بشكل مستمر وهي أساسية مستجدة، تحذيرية، وتقديرية. تكون الأهداف الاستراتيجية إما عسكرية، سياسية، أو اقتصادية ويكون نطاق عمليات الاستخبارات الاقتصادية على المستوى الدولي، ورصد التهديدات المحتملة على الأمن الاقتصادي للدولة. أما المستوى الثاني هو العملياتي ويكون نطاقه أصغر ومحدد وفي مجال معين كقطاع الطاقة أو القطاع النفطي في بعض الدول ويتداخل مع المستوى الأول في معظم الأوقات وقام بمقاربته بآلية عمل وحدات الاستخبارات في القوات المسلحة كالبرية والبحرية والجوية. بينما المستوى الثالث والأخيرة، هو المستوى التكتيكي الذي يعد الأصغر من حيث النطاق كمستوى عمل الكتيبة في القوة العسكرية، فتكون طريقة عمل الاستخبارات الاقتصادية فيه عملية ذات هدف محدد مثل جمع وتحليل معلومات عن تصنيع طائرة مقاتلة جديدة من قبل دولة ما. (Valentyn, 2001, p 27–29)، مثلاً في النموذج البريطاني حين تم إنشاء قسم مسؤول عن جمع وتحليل المعلومات الاقتصادية (JIB) Joint intelligence bureau وهو قسم رئيسي في وزارة الدفاع البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، تخدم تقاريره رؤساء الأركان والقيادين داخل المؤسسة العسكرية، كانت أولى وظائفه تتعلق بإنتاج تقدير للظروف الاقتصادية العامة من زاوية دفاعية، كالإمكانات الاقتصادية والاتجاهات السكانية ومشاكل القوى العاملة في أوقات الحرب، والعمل على خطط التعبئة الاقتصادية، ودراسة هياكل السياسة والهياكل الحكومية للدولة، لاعتقاد النموذج البريطاني أنهم بذلك يؤثرون على الموارد الاقتصادية والصناعية المؤثرة خلال الحرب.

علاوة على ذلك، كان لبنك الاستثمار البريطاني دور في دعم مفهوم الاستخبارات الاقتصادية فمهمته كانت دعم أي منظمة مركزية معنية بالتخطيط لأي حرب اقتصادية(Davis,2019,p39–66) ويعتبر مفهوم الاستخبارات الاقتصادية للمدرسة البريطانية مرتبط في بداياته بإنتاج ودراسة المعلومات الاستخبارية حول النقل والدفاعات الثابتة والساحلية والدفاعات المضادة للطائرات واستخبارات المطارات والقدرات الصناعية والاقتصادية للدول في حالة الحرب. أما ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد اتسع نطاق الاستخبارات الاقتصادية في المملكة المتحدة ليحتضن الأعمال غير الدفاعية ذلك بسبب أن القسم المعني بالاستخبارات الاقتصادية وضع قاعدة بيانات ضخمة للإجابة على جميع متطلبات القيادات العليا في الحكومة، لم يستطع توفيرها أي قسم أو مؤسسة أخرى في بريطانيا. في عام ١٩٥٢ طلب رئيس الوزراء من القسم المعني بالاستخبارات الاقتصادية في وزارة الدفاع، إجراء تقييم كمية الصلب التي يحتاجها الروس لإنتاج نوع معين من الأسلحة العسكرية، وبذلك تم العمل على دراسة تفصيلية لقدرات التصنيع العسكري الروسي تفيد أن الروس استخدموا ما يعادل ٩.٢٪ من مخرجات الصلب ويدل ذلك على أن هنالك نمو تجاوز مطالب التسليح الروسي وتم تقديم توقع على أنه من أجل دعم الصناعات المدنية الروسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وبعد فترة تبين أن الاقتصاد السوفيتي لديه القدرة الكافية لشن أي حرب أو دعم

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حرب بشكل رئيسي، واستمر القسم في التوسع بمسؤولياته بسبب متطلبات وزارة الدفاع والحكومة البريطانية. كذلك في عام ١٩٦٢ تم تقنين آليات عمل الاستخبارات الاقتصادية البريطانية في مؤتمر أوروبي تحت عنوان أساليب البحث الاستخباراتي الدولي ومن أهم الآليات والأفكار التي تم التطرق لها هي:

1. متابعة استراتيجيات التطور الاقتصادي للدول كمؤشرات النمو أو الانكماش الاقتصادي، درجة المرونة الاقتصادية للدول.
2. دراسة أي زيادة أو تراجع في درجة التماسك الاقتصادي والتنسيق بين التكتلات الدولية.
3. اتجاهات الدولة في تخصيص مواردها باعتباره مؤشر على أي تطور ممكن أن يطرأ على الجهود الدفاعية واستراتيجيات التسليح.
4. العلاقات الخارجية والاقتصادية للدول كالتجارة وتقديم المساعدات، وإلى أي مدى ممكن أن تكون بعض الدول نموذج اقتصادي لدول أخرى. (Davis, p121-134).

وبهذا الاعتبار الأخير فإن الاستخبارات الاقتصادية تعنى أيضا الاستجابة للمخاطر والتهديدات التي تنشأ بسبب المنافسة المعولمة "وتعني عولمة المنافسة تزايد أعداد اللاعبين المختلفين في البيئة الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الدور المتزايد للمعلومات في الشؤون الاقتصادية، والترابط بين القوى والأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية في جميع القضايا تقريباً (Davis,2019,p 39-66). وعلاوة على ذلك، يتضح أنه من الصعب الفصل بين أدوات القوة، فالقوة العسكرية والاقتصادية مصدران من مصادر قوة الدولة، مع مراعاة السياق الإقليمي والعالمي الذي ستتم ممارسة القوة فيه حيث أن السياق يُبرز مجموعة من التحديات التي قد تواجه استخدام هذه القوة، وأن يكون هنالك نوع من التعامل والتنسيق بين مؤسسات القوة الناعمة والقوة الصلبة للحفاظ على الأمن القومي (عبد الحي، ٢٠١٣).

الاستخبارات العربية: غلبة السياسة

إن الأنظمة العربية ظلت تعتمد على القوات المسلحة وأجهزتها الاستخبارية في الاستبداد السياسي والتحكم وتسيس الجيوش الوطنية منذ نشأتها (بشارة، 2016، 10) فنماذج سوريا والعراق ومصر من أبرز الحالات العربية التي ظلت جيوشها تتحكم في المسار العام في الدولة لضمان استمرار النظام السياسي القائم على الرغم من التغيرات والانقلاب التي شهدتها هذه الدول، بيد أن القوات المسلحة والمخابرات ظلت تعمل باستمرار على التحكم في مخرجات العملية السياسية والتجسس على شعوبها (بشارة، 2016، 10). وفي السودان، ظلت القوات المسلحة والمخابرات نشطة جدا في الفضاء العام على واقع نجاح ثلاثة انقلابات عسكرية أجهزت على الحكم المدني الديمقراطي، ظلت تحجج ضباط الجيش بشيوع الاخطار المهددة لوحدة البلاد جراء الحرب الأهلية في جنوب السودان وإقليم درافور في مرحلة لاحقة. أما في دول المشرق العربي، تبرز الجزائر في تأثير المخابرات في تسيس وتسير الحياة السياسية مستغلة سردية التحرير وظروفها التي مكنت للجيش والقيادات التاريخية لأبطال التحرير من اعتلاء المشهد العام في الجزائر والتحكم في مخرجات العملية السياسية لأزيد من نصف قرن. ونتيجة لاهتمام أجهزة المخابرات بالبعد السياسي، لجأت إلى تعظيم دورها في الشأن العام في بعض الدول العربية (عواد، 2016)، ومراقبة المواطنين والسعي إلى تدجينهم بالتجنيد أو الاحتواء للدفاع عن المنظومة الحاكمة، خصوصا الجمهوريات العربية عل خلاف من الأنظمة الملكية والأميرية في الوطن العربي. وعلى ذات المنوال، تنشط أجهزة المخابرات العربية على السيطرة على المجال العام والتحكم في المعلومات المتداولة بين عموم المواطنين بهدف إعاقة انتشار أي أفكار أخرى غير سردية

الأنظمة العربية الحاكمة. والعمل أحياننا أخرى على تخريب مظاهر النشاط الخارج عن رغبة هذه الأجهزة أو الأنظمة العربية، مثلما ما حدث إبان الربيع العربي، والتي أدارت فيها بعض المخابرات العربية أعمالا ترتقي إلى الانتهاك المباشر لحقوق الإنسان والتعذيب والتنكيل والقتل (ذيبان، 2011)

هذا الاهتمام دفع المخابرات العربية إلى عدم التطور المماثل للمخابرات الغربية. في الأولى، لم تقوم أجهزة المخابرات بأدوار كبيرة نتيجة الطبيعة السياسية لهذه الدول، فهي قائمة على أسس واضحة وظيفية لكل أجهزة الدول لا يمكنها أن تتجاوزه، وأن مسألة الحكم والقرار محسومة مسبقا للأسر العربية الحاكمة، لا مجال للجيوش أن تقوم بأدوار تتجاوز مهامها الواردة في أحكام قوانينها المنظمة. وعلى الرغم من هذا التحكم المشار إليه، لم تتطور أجهزة الاستخبارات لتواكب المتغيرات في البيئة العالمية من حيث تنوع أقسام الاستخبارات العسكرية والعامة من واقع ملاحظة الباحث لهيكلة أجهزة المخابرات العربية في المصادر القليلة المنشورة، وهي الملاحظة التي اثارت التساؤلات التي تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عليها.

واقع عمل أجهزة الاستخبارات العربية

تحتاج الأجهزة الاستخباراتية في الدول العربية، أن تواكب التحول السريع لأشكال التهديدات في العالم المعاصر، وألا تبقى محصورة بنمط التهديدات التقليدية كتهديد الاجتياح العسكري مع عدم انكار أهيمته، ولعل من أهم العوائق التي تحيط بفكرة مواكبة تطور التهديدات والتي من شأنها أن تفتح مجالا لاستحداث أدوار ومهام جديدة للمؤسسة العسكرية هي البيروقراطية الإدارية. كما أن عدم التعاون المعلوماتي بين أجهزة الاستخبارات في الدول العربية، هي من أهم النقاط التي قد تعيق عملية الانذار المبكر للتهديدات بمختلف أشكالها، إن قضايا الاستخبارات الاقتصادية ذات صلة مباشرة بتقييم التهديدات الاستراتيجية على مستوى الدولة وأمنها القومي ولذلك من المهم أن توضع آلية معينة لأجهزة الاستخبارات لإنتاج الدراسات الاستخبارية الاقتصادية وأن يتم دعم دور ومكانة ذلك الفرع من الاستخبارات على مستوى وزارة الدفاع من جهة ومستوى مجلس الوزراء من جهة أخرى ليضمن آلية التكامل بين الكيانات المختلفة أو ينشئ مركزاً لتصب في المعلومات يجمع جميع التخصصات والجهات ذات الصلة وتكون له شخصية اعتبارية. أكدت القوانين الاقتصادية العالمية أنها تفوقت على الاختصاصات الثابتة والنمط التقليدي لدراسة المؤشرات والتهديدات الدولية، وأن لاتباع نموذج النهج الشامل في السياسات والطموحات الوطنية ودمج الإنتاج الاستخباراتي مميزات كبيرة تجلت في تجارب الأمم المتقدمة. كما أن معرفة الاقتصاد تعتبر مهمة بشكل خاص في سياق الأمن القومي والعولمة إضافةً لذلك الدور المتغير للأدوار الاقتصادية بين الدول، يجب النظر بجدية في مسألة التفاهم المشترك للتاريخ الاقتصادي والعسكري والتكنلوجي والسياسي ومن المهم أن تزداد التوعية بشأن المساهمة الحيوية للمؤسسات في سياق أمن الدولة مع مفهوم تحقيق الآمن الوطني والأمن الاقتصادي وتزايد أهميته في دراسات العلاقات الدولية يجب أن تقوم الدول بإعادة تنظيم قضايا الأمن الاقتصادي عبر جميع مكوناتها الدفاعية والسياسية والدستورية وذلك يعني التعاون الأمني الجماعي الذي ينمي روح المسؤولية المشتركة ويلبي مطلب التكامل لتحقيق المصلحة العليا.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

خاتمة والتوصيات

تُعد أجهزة المخابرات والأنشطة الاستخباراتية واحدة من بين الركائز والدعائم الأساسية للدول في الدفاع عن أمن وسلامة تلك الدول، ومعالجة القضايا الشائكة التي من شانها أن تعرض سلامة الأمن القومي والإقليمي والدولي للخطر، ومن بين تلك الأبعاد ظاهرة الإرهاب التي بات تتخذ أنماط وصور مختلفة وتوظف من خلال شبكاتها القدرات البشرية والمالية التي تعزز من موقفها الميداني بما يؤثر على قدرة الدولة في فرض الأمن، وهناك إشكالية تبرز في ضوء تدخلات الأجهزة الاستخباراتية في العمل الأمني وهو حقوق الإنسان وإن كانت تأتي في ضوء إطار معالجة شاملة لملف الإرهاب وهو ما باتت دافعاً نحو إعادة تطوير أجهزة الاستخبارات لتأخذ بعين الاعتبار التحولات المختلفة لمخاطر الإرهاب وحفاظًا على حقوق الإنسان من ناحية أخرى. ولعل العمل الاستخباراتي فيما يتعلق بملف الإرهاب يتطلب قدرًا من التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي بين الأجهزة الأخرى في تبادل المعلومات بشأن شبكات التمويل والتحرك والتجنيد الخاصة بالتنظيمات الإرهابية، حتى يتم وضع إطار شامل واستراتيجية متكاملة في ضوء مواجهة تلك الظاهر.

تقترح الباحثة أن يكون هناك استكمالاً للدراسة بإعداد موضوع بشأن الاستخبارات الاقتصادية، لما تمثله من اختراقًا للأمن القومي للدول وما تكبده للدول من خسائر ليس فقط على أمن المعلومات فحسب بل على المجالات والأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، لذا يتطلب الامر في بحث آليات مواجهة تلك المخاطر في ضوء تناميها مؤخرًا، عبر تفعيل دور الأجهزة الاستخباراتية الوقائية في هذا الشأن. وتوصي الدارسة بإجراء المزيد من الدراسات عن الاستخبارات الاقتصادية العربية، وانشاء جهاز استخباري مستقل أو لجان مستقلة، تقوم بعملية الاشراف على كافة الاجهزة الاستخبارية والأمنية وتتابع عمليات التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها، حيث تسعى هذه الخطوة الى دمج القدرات الاستخباراتية، وتسهيل الوصول الى مختلف المصادر الاستخباراتية المعلوماتية، بما فيها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية في أقل وقت ممكن، كما يهدف الى ابقاء القادة على اطلاع بآخر المستجدات، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن طبيعة التهديدات المحتملة وبيئة العمليات، والتضاريس، والطقس، والمناخ والأرض، والأوضاع الثقافية، والسكان، والقادة، والوضع السياسي والاقتصادي، والعسكري.

قائمة المراجع والمصادر:

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الاستخبارات: ما هو الدور الذي تلعبه خلال الحروب والنزاعات الدولية؟، 17 سبتمبر 2022.

أبو عواد، إبراهيم، **بدائية أجهزة المخابرات العربية**، ميدان، الجزيرة. نت، 30 أكتوبر 2016، شوهد 27 سبتمبر 2023، الرابط https://shorturl.at/gkv01

بيردسول، مارك، 2014، مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

بن صقر، عبد العزيز بن عثمان، 3 نوفمبر 2018، إصلاح أجهزة الاستخبارات: ضرورة وأولوية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14585.

صالح، رعد قاسم، (2017)، الأمن الجماعي ودوره في تدعيم السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 24، جامعة جيهان –اربيل، العراق.

الإصدار السادس – العدد واحد وستون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

فتاح، أوميد، يونيو 2018، تأثير الاستخبارات في الحرب ضد الإرهاب في العراق، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الأول، العد الأول، مركز أبحاث جامعة جيهان –السليمانية، العراق.

ذيبان، أحمد، استراتيجية الاستخبارات العربية، 26 يوليو 2011، شوهد 27 سبتمبر 2023، الرابط https://shorturl.at/afmJ0

Derencinovic, Davor, 2007, Cooperation of Law Enforcement and Intelligence Agencies in Prevention and Suppression of Terrorism European Perspective, Revue Internationale De Droit Penal, (Vol. 78), P.P(79-112)

Merlos, Alfonso, (January 2008), The Role of Intelligence in The Battle Against Terrorism On the Internet: Revisiting 3/11, Research Institute for European and American Studies.

Hughbank, Richard,2010, Intelligence and Its Role in Protecting Against Terrorism, Journal of Strategic Security 3, no. 1, University of South Florida.

"The Reality of Economic Intelligence in Arab Military Institutions"

Researcher:

Fatima Abdullah Nasser Al Nuaimi

Researcher in defense and security studies

.Master of Arts, Joaan bin Jassim Academy for Defense Studies - Qatar

Introduction:

This study examines Economic Intelligence and the challenges it faces in the Arab region; It worked to create a theoretical distinction between Intelligence and Economic Theories, focusing on the reality of Arab Intelligence and the contradictions it endured. The study also aims to provide a deeper understanding of the importance of developing Arab Economic Intelligence in order to bridge the gap between the theoretical dimension and the practicality of intelligence services and their relationship with other government agencies in Arab countries. Here, the study does not seek to make value judgements, nor is it aimed at achieving conclusive results as much as it attempts to provide critical dialogue based on the information available. The study attempts to answer the key question: How does the incompatibility and specialization of Arab intelligence agencies affect their national security and economic interests? How can the Arab Intelligence Service be developed to explore potential economic threats to prepare for them? The study assumes that the novelty of the experience of intelligence work and the nature of the general systems of the Arab armed forces have affected the effectiveness of early warning in the economic sphere, compared with other developed countries where economic intelligence has emerged, resulting in the development of their intelligence services.

The study found that it was difficult to separate a State's political and military issues from economic issues; The latter is the basis for building and maximizing military capabilities, as part of a mutual integration process. The study also showed that the absence of a regulatory framework for the information exchange process may impede the early warning of threats in their various forms, and even affect Arab States' ability to respond in today's and tomorrow's world Economic warfare, including the military, is one of its most visible manifestations. It highlights the importance of Arab intelligence and the establishment of a specific mechanism for intelligence services to produce economic intelligence studies and practical acceleration of economic aggregated materials.

Key Words: Intelligence, Economic Intelligence, Arab States, Military Institution.